

مواقف النخب السورية من العلاقة اللبنانية - السورية

□ شمس الدين الكيلاني

وهو الوحدة العربية، وذلك رغم اختراق الانتداب الفرنسي في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٠ للأراضي السورية، واقتطاعه دولة لبنان الكبير في ٢١ آب (أغسطس)، وتجزئته البلاد السورية الحالية إلى دويلات عدة. فلقد تضمن برنامج «حزب الشعب» برئاسة الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، والذي تأسس عام ١٩٢٥، وحدة سورية الطبيعية^(٤). وينطبق الأمر نفسه على «حزب الكتلة الوطنية»: فالدستور الذي صاغته الجمعية التأسيسية التي نال أعضاء ذلك الحزب أكثرية مقاعدها نص على وحدة البلاد السورية المنفصلة وعدم الاعتراف بما طرأ عليها من تجزئة منذ نهاية الحرب.^(٥)

لكن نتيجة لما أفرزه الانتداب من وقائع، بما فيها تقسيم سورية نفسها إلى دويلات صغيرة، وانخراط النخب السياسية المدنية ممثلة بـ «حزب الكتلة الوطنية» في عمليات التفاوض للوصول إلى صيغة استقلالية تعاقدية، ثم انخراطها في المؤسسات الحكومية والإدارية والبرلمانية، ظهر في صفوف هذه النخب وإلى جوارها نمط من المثقف متركز عمله على المسائل المرحلية والراهنة التي اعتبرها أكثر أهمية وجدوى. فاهتم أولاً بوحدة سورية بحدودها الراهنة، ولاسيما بعد أن تكشفت لديه مدى الصعوبات التي راكمها الانتداب أمام استعادة وحدة الأقطار السورية، ناهيك عن العربية. وهكذا انصرفت النخب النافذة إلى البحث عن السبيل الأقصر والأسهل للاستقلال، مع اقتران الطرح هذه المرة بشعار «الوحدة العربية»، أي من دون المرور بالحلقة الوسيطة التي هي وحدة سورية الطبيعية، ومن دون طرح برنامج عملي لهذه الوحدة:

لم يكن بمقدور المثقف السوري أن يتنبأ بمدى التبدل المروع الذي سيصيب بلاد الشام والأرض العربية نتيجة للحرب الكونية الأولى. فهذا المثقف في صورته اللتين انقسم إليهما، العثمانية أو العربية، كانت قد استقرت في ذهنه حقائق أخرى. فالمثقف السوري في صورته العثمانية كان يأمل بنصر عثماني يؤمن للعرب، من خلال مشاركتهم فيه، دورهم المميز في ظل دولة عثمانية لامركزية وحديثة. وأما المثقف السوري العربي فقد كان يأمل على الأقل بدولة تضم بلاد الشام، أو بلاد آسيا العربية تحت راية الهاشميين، ولم يُحزضه عن أماله تلك انفضاح وعد بلفور ومعاهدة سايكس - بيكو. فبعد دخول الأمير فيصل إلى دمشق في أيلول (سبتمبر) ١٩١٨ انتخب السوريون ممثلين عنهم إلى ما سُمي «المؤتمر السوري»، الذي ضم في صفوفه ممثلين عن لبنان وغيره من الأقطار السورية، وعقد أولى جلساته في ٧ آذار (مارس) ١٩١٩، فأعلن استقلال البلاد السورية بحدودها الطبيعية على الأساس المدني النيابي، واختار الأمير ملكاً دستورياً على البلاد.^(١)

وعندما أُلّف فيصل حكومته الأولى، ضمت في صفوفها رياض الصلح (اللبناني) ووزيراً للداخلية.^(٢) إلى جانب ذلك أجمعت أحزاب العهد الفيصلي في سورية على تبني هدف «وحدة سورية الطبيعية» - وفي مقدمة هذه الأحزاب: حزب الاستقلال، والحزب الوطني السوري.^(٣) وحافظت الأحزاب السورية والنخب النافذة حتى نهاية الثلاثينيات على هذا الهدف دون إغفالها الهدف الأبعد،

- ١ - غالب عياشي، الإيضاحات السياسية واسرار الانتداب الفرنسي على سورية (بيروت: دار شقر، ١٩٥٤)، ص ٥٥.
- ٢ - وليد المعلم، سورية ١٩١٨ - ١٩٥٨ (نيقوسيا: شركة بابل للنشر، ١٩٨٥)، ص ٧.
- ٣ - هاشم عثمان، الأحزاب السياسية في سورية (بيروت: دار الرئيس، ٢٠٠١)، ص ٢٣ - ٢٤.
- ٤ - محمد حرب فرزات، الحياة الحزبية في سورية بين عامي ١٩٠٨ و ١٩٥٥ (سورية: منشورات دار الرواد)، ص ١١٤.
- ٥ - المصدر السابق.

مواقف النخب السورية من العلاقة اللبنانية - السورية

وينهج علماني يدعو إلى فصل الدين عن الدولة وإلى إزالة الحواجز بين الطوائف لمصلحة الرابطة السورية الكبرى^(٧). أما المثقف الشيوعي الذي كان قد ظهرَ للتوّ، فهو وإن لم يضع الوحدة العربية في جدول أعماله إلا في بداية الثلاثينيات^(٨) فإن الوحدة السورية - اللبنانية كانت في رأس ذلك الجدول، وهو ما يُستدلّ عليه من واقع جمعه للشيوعيين في البلدين (سوريا ولبنان) في تنظيم واحد.

ولكن في برامج تلك الأحزاب العقائدية تضاعف الاهتمام للموسم والبرامجي بمصير العلاقة اللبنانية - السورية. وبموازاة ذلك، اتجهت النخب النافذة، المعبر عنها بالكتلة الوطنية، إلى الإفلات تدريجياً من البحث الشائك عن المصير الواحد للبلدين لصالح «التعاقد» بينهما للوصول إلى معاهدات منفردة تطوي عهد الانتداب، واكتفت بالطرح النظري لمسألة الوحدة العربية الشاملة، تاركة البحث عن جداول عمل ملموسة إلى المستقبل.

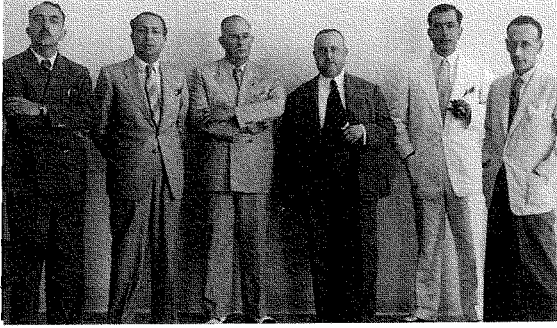
من التكامل إلى التباعد

لم تكن العلاقة بين البلدين من الأمور الطارئة، بل تذهب عميقاً في التاريخ، وترسخت على جميع الصُّعد. وهذا الوضع فرضَ نفسه على الانتداب: فعندما دخلت جيوشُ فرنسا إلى لبنان كانت البلاد العربية بمجموعها وحدةً اقتصاديةً كاملة، بما فيها الجمهورية اللبنانية الحالية التي كانت تسمى متصرفية لبنان. فأبقت فرنسا الوحدة الاقتصادية بين لبنان وسوريا، وأصبحت دائرة الجمارك واحدة، والتشريع الجمركي والاقتصادي واحداً^(٩).

أما المثقف القومي الراديكالي فقد حافظ على نظريته الثابتة المعادية للحدود التي أفرزتها معاهدة سايكس - بيكو ووعده بلفور. فظهرت في أواسط الثلاثينيات وبداية الأربعينيات صورة من المثقفين القوميين الراديكاليين أبرزت قضية الوحدة العربية في مقدّمات عملها ونشاطها. وهكذا تأسست «عصبة العمل القومي» في بداية الثلاثينيات، وعقدت مؤتمرها عام ١٩٣٣. وقد شدّد برنامج «العصبة» على النظر إلى جميع الأقطار العربية كأمة واحدة ذات جنسيةٍ ولغةٍ واحدة، وتحدت عن إزالة الحواجز الجمركية بين الدول العربية، ودعا إلى التسليم بأن قضية القطر الشمالي هي جزء من قضية الوطن العربي الأكبر وأن مصيرها مرتبط بمصير الأقطار العربية الأخرى^(١٠).

وفي تلك الفترة أيضاً، وعلى إثر التصدّعات التي أصابت «العصبة» نتيجةً لاضطهاد سلطات الانتداب، ظهرت النواة المؤسسة لحزب البعث، الذي دمّج بين مسألة الوحدة والاشتراكية والطريقة الانقلابية للوصول إلى الهدف. ثم ظهرت «حركة القوميين العرب» في مناخ نكبة فلسطين ورداً عليها، فوضعت الوحدة العربية في سلم أولوياتها. كما ظهر الحزب العربي الاشتراكي (الحروري)، الذي توحد مع البعث عام ١٩٥١، وكوّن حزب البعث العربي الاشتراكي. وقد عكست هذه الأحزاب ذات التوجه العربي اتجاهات الرأي العام الشعبي. وعلى هامش المزاج الشعبي العام، ظهر نوع من المثقف اختار الرابطة السورية، وتجسدت أفكاره في الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي تأسس في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٣٢ على مبدأ وحدة سورية الطبيعية،

- ١ - هاشم عثمان، مصدر سابق، ص ١٥١. وأيضاً أسامة زكي عواد، تاريخ الأحزاب السياسية في سورية (دمشق: دار المشرق العربي، ١٩٩٧)، ص ٢١.
- ٢ - هاشم عثمان، مصدر سابق، ص ١٦٥ وما بعد.
- ٣ - شمس الدين الكيلاني، الحزب الشيوعي السوري ١٩٢٤ - ١٩٩٧ (دمشق: دار الأمازي، ٢٠٠٢).
- ٤ - خالد العظم، مذكرات خالد العظم، المجلد الثاني (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ط ٢، ١٩٧٣)، ص ٧ - ٨.



اللجنة العليا اللبنانية - السورية لتسليم المصالح المشتركة (١٩٤٤)

الوحدة مع العراق على ضوء تصاعد الخطر على فلسطين، فقرر في جلسته بتاريخ ٢٨ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٤٩ التوجه نحو الاتحاد مع العراق.^(٤) أما حزب الشعب برئاسة رشدي الكيخيا، الذي تأسس عام ١٩٤٨ في خضم الحرب العربية - الإسرائيلية، فقد دعا إلى مشروع لإنشاء الدول العربية المتحدة، وكان أكثر ميلاً إلى الوحدة مع العراق من شقيقه الحزب الوطني. فإذا أضفنا إلى تلك التوجهات الوحدوية ما طرحته الأحزاب الراديكالية القومية، بما فيها البعث وحركة القوميين والاشتراكي العربي، نجد أن اتجاهات النخب السورية في أغلبها قد اندفعت باتجاه المحيط العربي الأكبر، وغدت علاقتها بلبنان جزءاً من العمل الوحدوي العربي الشامل.

من تماثل الحياة السياسية إلى انقطاعها: ١٩٤٩ - ١٩٥٤

رغم اختلاف قواعد التوازنات الاجتماعية الكبرى في كلا البلدين، فإن مدونة الحياة السياسية عندهما ظلت متماثلة، مع ما داخلها من تفتح الحياة الثقافية ووجود حريات صحافية، في عالم برلماني مفتوح على الحوار والتنوع. فكانت بيروت ودمشق وحب طبع متماثلة من زاوية انفتاح عوالمها الداخلية على الحرية والتنوع، وبقيت الصلات بين نخب البلدين - حاكماً ومحكومة - مستمرة. لكن الوضع برمته انقلب مع بداية حكم العسكر في سورية ما بين عامي ١٩٤٩ و١٩٥٤، وهو حكم افتتحه الجنرال حسني الزعيم. عندها حدث نوع من الانقطاع الجدي بين الحياة السياسية لكلا البلدين، إذ دخلت سورية في حقبة حكم التكنة للمدينة، فضرب ذلك منعة حياتها المدنية والسياسية والثقافية، وكان لذلك دور في

لكن ما أبقاه الانتداب من وحدة اقتصادية بين البلدين فرقته نخب الطبقة الوسطى الليبرالية الحاكمة بعد الاستقلال. إذ التقى عام ١٩٤٣ ممثلو الحكومتين وقرروا فصل سائر المصالح التي كانت موحدة تحت الإدارة الفرنسية، وعقدوا بدلاً من ذلك الوحدة الجمركية وأنشأوا مجلساً أعلى للمصالح المشتركة نيظ به التشريع الجمركي.^(١) ولن يطول الأمر حتى يتولى خالد العظم نفسه إلغاء هذه الوحدة الجمركية، عندما تولى رئاسة الحكومة السورية في آذار (مارس) ١٩٥١. وقد لاقى هذا الإلغاء القبول من قبل حزب الشعب وكتلة الحزب الوطني على السواء، ولم يعارضه في البرلمان سوى جلال السيد وحسني البرازي.^(٢)

بموازاة هذا الانتقال من الوحدة إلى التباعد على الصعيد الاقتصادي جرى انتقال مماثل على الصعيد السياسي. فإثناء الانتداب ساد نوع من التفاهم والتنسيق بين النخب في كلا البلدين، ولاسيما تلك النخب التي قادت المفاوضات مع سلطة الانتداب. وكانت النخب السياسية في كل المحطات (ثورة العشرينيات، معاهدة ١٩٣٦، العهد الوطني عام ١٩٤٣، الجلاء عام ١٩٤٦) على التصاق وتفاهم وتشاور.^(٣) لكن مع الجلاء صارت الخطوط السياسية بين النخب النافذة من الطبقة الوسطى تتباعد، وتتجاذبها تيارات الأحداث العربية، وذلك على حساب انشغالها بتطوير العلاقة مع لبنان، بدلاً من الموامة بين الاهتمامين. ومن هنا نرى أن برامج الأحزاب التي نشأت عن تفكك الكتلة الوطنية قد خلت من الإشارة إلى العلاقة اللبنانية، مكتفية بطرح شعار الوحدة بطريقة مجردة. فالحزب الوطني الذي تأسس عام ١٩٤٧ التفت أكثر إلى مسألة

١ - ٢ - المصدر السابق، ص ٨.

٢ - وقد أشار إلى هذه الحقائق جوزيف أبو خليل بقوله في كتابه لبنان وسورية - مشقة الأخوة (بيروت: شركة المطبوعات، ١٩٩١)، ص ٢١: «قليلون هم

اللبنانيون والسوريون الذين يعرفون اليوم، أو يتذكرون، أن استقلال كل من البلدين قد تم من خلال تنسيق كامل في السياسة الخارجية العربية والدولية...»

٤ - هاشم عثمان، مصدر سابق، ص ٣٠٥.

مواقف النخب السورية من العلاقة اللبنانية - السورية

ولعب دور المحفز إليها، وانحنى للعاصفة الشعبوية قادة الأحزاب المختلفة، وساندت هذا الخيار الكتل المختلفة في الجيش بعد أن اتخذتها الانقلابات. أما العلاقة مع لبنان فلم تعد سوى تفصيل ضئيل أمام الطريق إلى الوحدة، وبدأ الاضطراب الشعبي الكبير يُعصف بالنظام القطري، ولم يسلم من هذا لبنان نفسه الذي شاركت كتلة أساسية من شعبه الدمشقيين فرحهم بقيام دولة الوحدة وباستقبال زعيمها عبد الناصر. ومنذ ذلك الحين صارت النزعة العربية للقوى الحدودية اللبنانية والكتلة الإسلامية تؤكد نفسها وتعبّر عنها بالولاء للقاهرة أولاً، ولم تعد بالضرورة تمرّ بدمشق إلا عبر القاهرة. كما صارت علاقات النخب السورية واللبنانية تمرّ سلبيًا أو إيجابًا بالقاهرة التي عدت المرجعية العليا للعمل القومي العربي.

لقد صارت الوحدة فيصلاً انقسمت بدلالاته الحياة السياسية العربية. وكان الشعب السوري يرقب بتفاعل تداعيات حدث الوحدة، منتظرًا وافدين جددًا، فانطبع في ذاكرة ذلك الجيل صورة سلبية عن شمعون وشركائه الذين استقدموا الأسطول السادس مظهرين موقفًا سلبيًا من الوحدة. ولم يتسامح ذلك الجيل مع الوضع الحيادي الذي فرضه فؤاد شهاب، إلا لإدراكه تعقيد الوضع اللبنانية أمام الوحدة، ولأن السوريين كانوا يتوقعون أن يأتي الرافد الأكبر لوحدتهم من العراق. وبعد خمسة أشهر من قيام الوحدة، اندلعت حركة ١٤ تموز في العراق، وخرجت الجماهير في بغداد صباح ذلك اليوم تَهتف للوحدة العربية وتحمّل صور عبد الناصر، فجرى إنزال أمريكي في بيروت في اليوم الثاني، وبعده بيومين أنزل الإنجليز قواتهم في الأردن لملاقاة مخاطر انضمام العراق إلى الجمهورية المتحدة. وقد ظلّ السوريون يتطلعون إلى الرافد العراقي حتى مع تراجع احتمالات الوحدة، بسبب تحالف قاسم والشيوغيين والأكراد ضدّ هذا الخيار. وظلّت

تعميق الشقة بين البلدين. وتمّ في هذا العهد أيضًا إلغاء الوحدة الجمركية والنقدية بينهما، وزادت الريبة والحذر ما بين نخبتيهما الحاكمتين. ولولا تمسك المجموعات الوطنية - الإسلامية اللبنانية بخيار التقارب مع سورية لكانت الخسارة أفدح.

ولكن في هذا العهد أيضًا بدأت تزهو صورة لبنان وبيروت في نظر النخب السورية، ولاسيما المعارضة، إذ بدأ يُنظر إلى بيروت على أنها اللجأ من اضطهاد العسكر، فالتجأت إلى بيروت وجوه كثيرة من المعارضة السورية بما فيها أكرم الحوراني وميشيل عفلق، وكانت منطلقًا لاستعادة الديمقراطية في سورية.

كل الدروب تمرّ بالقاهرة: ١٩٥٤ - ١٩٦١

تخلّصت سورية من حكمها العسكري عام ١٩٥٤، واستعادت حياتها الديمقراطية البرلمانية في مناخ عربي جديد افتتحته ثورة ٢٣ يوليو. وفي عام ١٩٥٦ خرج عبد الناصر من اختبار العدوان الثلاثي زعيمًا للعرب بلا منازع، وتحولت القاهرة إلى إقليم قاعدة ومركز للعمل الوحدوي.

تجاوزت النخب السورية ما بين عامي ١٩٥٤ و١٩٥٨ خيارات عدة للوحدة العربية (الخيار العراقي، خيار الهلال الخصيب...) دون أن يمر أي منها في بيروت. واستقرّ الخيار الحاسم على مصر الناصرية، التي خاضت مع سوريا المعركة الشاملة ضدّ الأحلاف الغربية. وكان من الطبيعي في غمار هذه المعركة أن يتقارب هذان المركزان، وأن يشعركلّ منهما بالحاجة إلى حماية الآخر والتضامن معه. ومن هنا بدأ الطريق الوحدوي الذي قاد إلى قيام الجمهورية العربية المتحدة^(١).

استقطبت زعامة عبد الناصر الشارع الشعبي السوري، بما في ذلك قواعد الأحزاب كافة. فاختر البعث الوحدة مع مصر عبد الناصر،

١ - ياسين الحافظ، في المسألة القومية الديمقراطية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١)، ص ٩٣.



انطبعت في ذاكرة السوريين صورة سلبية عن شمعون وشركائه الذين استقدموا الأسطول السادس في مواجهة الوحدة (المارينز في خلد عام ١٩٥٨)

قاد البعث ٨ آذار، يعاضده الناصريون. ثم افترق الإخوة الأعداء، وانقسمت الحياة السياسية السورية مجدداً على الموقف من الوحدة وعبد الناصر: فاستقوى البعث بالجيش، والناصريون بالشارع. وظلّ هذا الاستقطاب يحكم الحياة السياسية السورية إلى حد كبير حتى غياب عبد الناصر، ومن ثم غياب راهنية الوحدة مع مصر. في هذا المناخ الذي سقطت فيه مصداقية النخب القديمة شعبياً، سيطرت الثقافة التقدمية لتلك النخب التي برزت بعد عام ١٩٦٣ واستنقت نموذجها من أبطال العقب الحديدية والأمر ودروب الآلام، بوجهها المتصلبة وجملها القاطعة ويقينها الثابت بدورها وبطلانيتها. وتغذت هذه النخب - بعثية أو ناصرية أو ماركسية - بموقف سلبي واحد تجاه الحياة البرلمانية، التي اقترنت لديها بالحياة البرجوازية. وهكذا صارت «الثورة» أو «الديمقراطية الشعبية» أو «سلطة الشعب العامل» مفردات القاموس المشترك للنخب الجديدة، التي تضاوت لديها قيمة الديمقراطية اللبنانية بعد أن اقترنت بسلطة التجار والإمبريالية؛ ولكن بعض أفراد هذه النخب الجديدة، ولاسيما في صفوف المعارضة، تعامل بطريقة برجماتية مع تلك الديمقراطية التي توقرها بيروت للزائر والمقيم واللاجئ: فقد نظر المضطهدون إليها كملجأ؛ وأمّا النخب البرجوازية الليبرالية فرأت فيها حلمها الذي ضاع - أو ضيعته - في دمشق، فأقامت فيها روحاً وأحياناً جسداً.

وبقي البعث الممسك بالسلطة، وبخاصة بعد حركة ٢٣ شباط (فبراير) عام ١٩٦٦، حذراً من المناخ الحرج لجاره اللبناني، وتحديداً بعدما لم يجد اللغة المشتركة التي يُمكن أن يتحدث بها مع النخبة الحاكمة في بيروت: فهي ليست عنده سوى برجوازية ليبرالية مرتبطة بالإمبريالية، وتميل إلى ترتيب علاقاتها مع النظام العربي بإعطاء الأرجحية لعبد الناصر، وهو المنافس الأخطر للبعث. كما وجد هذا الحزب الأبواب شبه موصدة أمام علاقاته بالقوى الوطنية والإسلامية التي تدين للقاهرة بالولاء، مجارةً منها لشارعها

علاقات النخب السورية المختلفة بالشأن اللبناني وبالنخب اللبنانية والعربية تمر عبر بوابة القاهرة.

لم تتغير هذه الحال كثيراً بعد الانفصال في ٢٨ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٦٦. فكما انقسمت الحياة السياسية السورية ونخبها على قاعدة الموقف من استعادة الجمهورية المتحدة، فإن الحياة السياسية اللبنانية مسها هي أيضاً هذا الحدث. وظلت علاقة النخب في البلدين تمر بالقاهرة مادام المواليون للعروبة في لبنان يتخذون من هذه العاصمة مرجعيتهم العليا. وأسهمت القوى القومية والإسلامية في قيادة الحملة الدعائية ضد الرموز القيادية للانفصال، وقابلتها القوى الانفصالية بدعاية مضادة تناولت على الأخص كمال جنبلاط. وحدها النخبة الشيوعية، والنخب البرجوازية الليبرالية في سورية بعد أن تضررت من تأميمات عام ١٩٦٦، وجدت في لبنان متنفساً لها أمام ضيق سبيل التعبير لديها في الجمهورية المتحدة. وأمّا الكتلة الشعبية الأساسية فكان لاؤها لعبد الناصر وللوحدة حاسماً، هانت دونهما مسألة الحريات العامة.

صعود نخب جديدة مع انقطاع لغة التخاطب: ١٩٦٣ - ١٩٧١
تدهورت حال النخب السورية القديمة حين حملها الشارع السوري وبرز الانفصال أو الضلوع فيه أو تأييده. وطلال هذا التدهور النخب الليبرالية لقادة الحزب الوطني وحزب الشعب والشيوعيين أيضاً؛ ولم يسلم منه أبرز قادة البعث، كآكرم حوراني وصلاح البيطار، لارتباط هذه القوى بالتوقيع على وثيقة الانفصال التي باركت الانقلاب العسكري وسمته «انتفاضة». واجترح الشارع الوجدوي قيادات جديدة من صفوف قيادات الصف الثاني للأحزاب القديمة. وفي سياق السباق لملء هذا الفراغ الهائل في تجديد النخبة برز دور الجيش مجدداً في ٨ آذار (مارس) عام ١٩٦٣، معلناً ميلاد مرحلة جديدة في تاريخ سورية وتاريخ علاقات نخبها الجديدة بالساحة اللبنانية.

مواقف النخب السورية من العلاقة اللبنانية - السورية

السلطة السورية بالقوى اللبنانية والفلسطينية في الساحة اللبنانية إلى أن غدت بمثابة اللاعب العربي الرئيسي هناك. أما النخب السياسية السورية المختلفة فكانت تقيس مواقفها من هذه القوة اللبنانية أو تلك على ضوء قربها أو بُعدها من المقاومة الفلسطينية، فاسترجعت صورتها السلبية التي اتخذتها عن الرئيس شمعون والشخ بيار الجميل اللذين كانا يرمزان لديها إلى كل نزوع طائفي وتبعية للأجنبي. ولهذا استقبلت معظم هذه النخب السياسية والأغلبية الشعبية السورية، دخول الجيش السوري إلى لبنان بالمرارة عندما بدا لها بمثابة نجدة لشمعون والجميل وتحجيم لدور المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية. فكان لهذا الحدث وقعه الكبير على السوريين، وبه انتهت مرحلة التوافق الوطني النسبي الممتدة منذ عام ١٩٧٠. وقد عبّر المثقفون السوريون في بيان لهم عن احتجاجهم على هذا التدخل. كما أصدر الحزب الشيوعي - المكتب السياسي موقفاً على صيغة بيان افتتاحي في جريدتهم نضال الشعب أظهر فيه أن هذا التدخل لن يحل القضية العربية ولا النضال الفلسطيني ولن يعزز وحدة اللبنانيين، وكان هذا البيان بمثابة إعلان من هذا الحزب عن انسحابه من آخر خيط يربطه بالجبهة الوطنية التقدمية. واتخذ حزب الاتحاد الاشتراكي العربي (د. جمال الآتاسي) موقفاً مماثلاً، منهيًا بذلك نوعاً من التوافق النسبي مع السلطة رغم كونه قد سبق أن انسحب من جبهتها عام ١٩٧٣. ومما له دلالة في هذا الصدد إعلان حزبي عن ولادتهما عام ١٩٧٧ على خلفية الدخول السوري إلى لبنان: فقد أعلن كل من رابطة العمل الشيوعي والتنظيم الشعبي الناصري أن الأحزاب القائمة، بما فيها المكتب السياسي والاتحاد الاشتراكي، لم ترق إلى مستوى مخاطر ذلك التدخل، الأمر الذي فرض ضرورة ملء الفراغ السياسي الاحتجاجي.

قومت تلك القوى التدخل السوري على ضوء رؤيتها إلى الصراع في لبنان باعتباره صراعاً بين قوى وطنية وقوى متواطئة مع

الناصرى الذي كان يعبر عن ولائه للعروبة عبر ولائه لمصر الناصرية لا عبر علاقته بدمشق. ومن هنا فحين احتدم الأمر في نيسان عام ١٩٧٠، ذهب الجميع إلى عبد الناصر لتوقيع اتفاقية القاهرة.

إلا أن خبرة الأيام علمت المثقف السوري، بصوره المختلفة، قيمة المتنفس الثقافي اللبناني الحر، حين افتقد في بلده حرية التعبير، وضاعت أمامه مساحة النشر إذ تقلص عدد صحف بلده إلى صحيفتين لهما صوت واحد. في تلك الأيام قدمت له بيروت شرفاً مناسبة ليطلب بها على العالم العربي، فسمح العرب عبر النافذة البيروتية أسماء: إلياس مرقص، وياسين الحافظ، وجورج طرابيشي، ومطاع صفدي، وبرهان غليون، وغيرهم.

التدخل السوري في الساحة اللبنانية

تبدلت الأحوال بعد غياب عبد الناصر وغياب دور مصر الراجح في النظام العربي. وتوافقت هذا الغياب مع حزمة من الأحداث في سورية، كان أهمها إمساك الرئيس الأسد بالسلطة. فقد أراح بحركته التصحيحية القيادة اليسراوية لحركة ٢٣ شباط (فبراير)، واستطاع خلق نوع من التوافق الوطني النسبي بين السوريين ما بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٦ إذ جذب القوى التقدمية المختلفة إلى صفوف الجبهة الوطنية التقدمية (وإن ظهرت خلافات وانقسامات فيما بعد)، وخاض بالتنسيق مع القاهرة حرب تشرين ١٩٧٣ بعدما وثق علاقاته مع الاتحاد السوفيتي، ثم استطاع إبراز دور سورية الإقليمية بعد زهاب السادات إلى «إسرائيل» وانشغال العراق بالحرب مع إيران - وهو ما ظهر جلياً في بروز دور سورية في الحياة الداخلية اللبنانية.

توافقت للتشاكل السوري في لبنان مع تنامي الحضور الفلسطيني ما بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٦، في ظل توجه النظام العربي برمته نحو التسوية. فاستقطب العمل الفلسطيني المسلح ضد إسرائيل تأييد الشعوب العربية عامة، والسوري خاصة. وتعاظمت علاقة



المتقنون السوريون أصدروا بياناً يحثّ على الدخول السوري إلى لبنان عام ١٩٧٦، وولد حزبان على خلفية هذا الدخول

واعتبر إيقاف الحرب على قاعدة الحفاظ على وحدة الكيان اللبناني من المهام الأولى لكل ديمقراطي علماني وقومي عربي^(٣) كما أدرك حجم الخسارة التي ستصيب الحياة العربية إن فقدت نافذة الحرية في بيروت. وعبر عن شعوره أمام فاجعة الحرب الأهلية بقوله: «أحسست، أنا ذا الهوى القومي العربي، أنه ليس وطني فقط الذي يحترق، بل بيتي أيضاً، وأن فاجعة لبنان كانت مجانية. فكثيرة هي الأسباب الأصلية والمباشرة التي دفعت إلى إحراق لبنان، لكنّ يخيل إليّ أنه لقي هذا المصير لأن نافذة للديمقراطية - مهما بدت مثلومة - جعلت من لبنان مختبراً فكرياً للوطن العربي، ومن بيروت عاصمته الثقافية والسياسية...»^(٤)

أما الليبراليون السوريون فلم يروا في ما يجري في لبنان إلا تكراراً أكثر مأساوية لما جرى في بلدهم سابقاً من عسكرة الحياة السياسية. وفضّل بعضهم، مثل خالد العظم، أن يُدفن في لبنان، اعترافاً بالجميل للبلد الذي رقد فيه حتى نهاية العمر.

بقيت المشكلات التي يطرحها الوجود السوري في لبنان في مرمى نظر النخب السياسية السورية. فقد وقفت أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية خلف الموقف الرسمي السوري. أما الجماعات التي عبّرت عن نفسها تحت يافطة «التجمع الوطني الديمقراطي» الذي جمّع الاتحاد الاشتراكي (جمال الأتاسي)، والحزب الشيوعي - المكتب السياسي، وحزب العمال الثوري، وحركة الاشتراكيين العرب، والبعث الديمقراطي، فقد أعربت عن عدم رضاها عن طريقة تعاطي السلطات السورية في الشأن اللبناني حتى بعد انتقال هذه السلطات إلى التحالف مع منظمة التحرير الفلسطينية والقوى

الصهيونية والاستعمار، فرأت أن ذلك التدخل أضعف الفريق الوطني. وقد عبّر عن هذا التصور المشترك التنظيم الشعبي الناصري، بقوله: «لم تكن الحرب الأهلية التي دارت على الساحة اللبنانية حرباً طائفية رغم الكثير من مظاهرها. ولم تكن حرباً اجتماعية رغم بعض سماتها. ولكنها كانت حرباً وطنية في مواجهة المخطّط الصهيوني والإمبريالي، وكانت الطائفية بعضاً من أدوات الصهيونية في معركتها.»^(١) ويقول في مكان آخر: «كان تدخل القوات السورية لحظة الحرب الأهلية بناءً على طلب ومناشدة الدولة اللبنانية وقوى الجبهة اللبنانية لحماية القوى الانعزالية، فأحبطت فرصة قيام نظام تقدمي تتعايش فيه كل الطوائف من خلال انتمائها الوطني.»^(٢)

أما الحالة الديمقراطية، فلم تكن في مركز اهتمام تلك النخبة في ذلك الحين، بل كانت فرعاً صغيراً من اهتمامها بالمسألة الاجتماعية والقومية. كما لم تكن مسألة استقلال قرار السلطة اللبنانية محط اهتمام المثقف القومي أو اليساري السوري، بل نظراً إلى هذه المسألة على ضوء خدمتها لمستلزمات التقدم الاجتماعي والقومي. قلّة من المثقفين السوريين وعلى رأسهم ياسين الحافظ، وقلّة من الأحزاب ومن بينها حزب العمال الثوري الذي كان ياسين أحد قادته، أفردت مساحة من اهتمامها للمعضلات الشائكة التي يمكن أن تتربّط عن اختلال التوازنات الطائفية والمذهبية اللبنانية، ومسؤولية ما يسميه ياسين «الانقسامات الاجتماعية العمودية» في إثارة الحرب الأهلية اللبنانية. بل وصف هذه الحرب بالطائفية القذرة، معارضاً بذلك اتجاهات التقدميين السوريين واللبنانيين.

١ - الراية الناصرية، صوت التنظيم الشعبي الناصري - الإقليم السوري، حزيران (يونيو) ١٩٨١، العدد ٦٤، ص ١.

٢ - المصدر السابق، عدد ٨٨، أيار ١٩٨٣، ص ٢.

٣ - صحيفة الثورة العربية، أواسط كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٦.

٤ - ياسين الحافظ، الهزيمة والإيديولوجية المهزومة (دمشق: دار الحصاد، ١٩٩٧)، ص ٤٥.

مواقف النخب السورية من العلاقة اللبنانية - السورية

نظرها تجاه ما يجري في الساحة اللبنانية، وأظهرت ارتياحها لعودة دورة الحياة الطبيعية بعد مؤتمر الطائف على طريق استرجاع لبنان لعافيته ولحياته الديمقراطية، رغم ما يشوب كل ذلك من نواقص ولاسيما في ما يخص الحضور السوري الكثيف في الشأن اللبناني.

التطلع إلى المستقبل

مع بداية عهد الرئيس بشّار الأسد انتعش التفاؤل في سورية ولبنان على السواء، بعد أن أعلن في خطابه الافتتاحي عن نواقص تشوب علاقة البلدين، وأنه يطمح إلى أن يحول تلك العلاقة إلى نموذج يُحتذى. وقال إن المسائل الخلافية يعود حلها إلى المؤسسات السياسية الرسمية وحسب؛ وهو ما يُشير ضمناً إلى إزاحة وصاية الأجهزة عن هذه العلاقة، وإلى وقف تدخلها في الحياة اليومية للبنانيين.

وتجدد اهتمام النخب السورية بالشأن اللبناني مع الانتعاش النسبي للحياة السياسية والثقافية السورية، يوجّهها إدراك متزايد بتعاظم ترابط المسألة الديمقراطية في كلا البلدين، ومدى الفائدة التي يجنيها البلدان في حال تطوّر حياتهما السياسية على قاعدة انتعاش النظام الديمقراطي البرلماني اللبناني واستعادة آلياته في سورية مجدداً.

شمس الدين الكيلاني

كاتب سوري. من مؤلفاته: مصير الجماعة العربية، ومن العود الأبدي إلى الوعي التاريخي.

الوطنية اللبنانية واصطدامها بـ «الجهة اللبنانية». فقد لاحظت تلك الجماعات أن هناك بعض المظاهر السلبية لذلك التدخل، ومن شأنها أن تعيد تدوير الأزمة اللبنانية بدلاً من أن تقود إلى حلها جذرياً. من هذه المظاهر اعتماد السلطات السورية على الحلول الأمنية، الأمر الذي يقود إلى تشويه الحياة السياسية اللبنانية، ويعوق الاقتراب من المخرج السياسي السليم. ومنها أيضاً اعتماد هذه السلطات على إحداث توازنات مؤقتة تُسمح لها بالإمساك بأطرافها، بدلاً من اعتمادها خطياً استراتيجياً للوصول إلى تسوية تاريخية تُلقى رضى الجميع وتوفّر الأمن للجميع. وشدّت هذه الجماعات أيضاً على ما يصيب الحياة الديمقراطية في لبنان من ضمور وضرر جراء هذا النهج التدخلّي. كما استرجعت - على ضوء مراجعتها النقدية للتجربة الناصرية، ولتجارب الأنظمة التقدمية العربية، وما تكشفته عنه أزمة الأنظمة الشيوعية بدلالة أحداث بولونيا - أهمية المسألة الديمقراطية، ووضعها في سلم أولوياتها، على الرغم من الشوائب المتبقية في وعيها الجديد. وخلصت في بداية الثمانينات إلى قراءة جديدة للحرب اللبنانية، فرأت أن من أهدافها الرئيسية ضرب نظامها الديمقراطي: «فرغم العديد من المآخذ، فقد كان [هذا النظام] أفضل حالاً من كل الإمبراطوريات العربية، وكان عليه بسبب ذلك أن يدفع الثمن غالياً. فالشكل اللبناني للديموقراطية أخاف الحكام العرب من أن تمتد جرثومته إلى أقطارهم وشعوبهم، وكان هذا أحد الأسباب التي دعتهم إلى أن يسوقوه ويسوقوا معه المقاومة الفلسطينية إلى محنة تدمير الذات»^(١).

في ظلّ محنة الثمانينات، واجهت الحياة السياسية السورية حالة من الانطفاء وسيطرة المنطق الأمني من جراء الإرهاب الإخواني. ولم تسلّم من هذا المنطق الأمني القوى الديمقراطية واليسارية. ومع ذلك لم تكف النخب السياسية السورية عن التعبير عن وجهة

١ - من رسالة داخلية، صادرة عن التجمع الوطني الديمقراطي عام ١٩٨٢.